الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ١٩٦١-١٩٧٤ دراسة تاريخية

أ.م.د علي عظم الكردي
Ali.alkurdi@uokfa.edu.iq
جامعة الكوفة / كلية الآداب – قسم التاريخ

الملخص

يعد الصندوق الكويتي للتنمية هو اول مؤسسة انمائية في الشرق الاوسط فهو الذراع الاقتصادي والانساني لدولة الكويت بعد الاستقلال ، انشأ لإقامة علاقات جيدة مع عدداً كبير من البلدان النامية ، تأسس في ٣١ كانون الاول ١٩٦١ ، تحت اسم " الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية " بعد استقلال الكويت في حزيران من السنة نفسها خطوة كبيرة في اطار تطور الاقتصاد الكويتي ، واقتصاد باقي الدول التي قدمت مشاريعها للصندوق بهدف الحصول على القروض ، ومنها : السودان ، الاردن ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، لبنان ، اليمن الشمالي ، اليمن الجنوبي ، العراق ، البحرين ، الجمهورية العربية المتحدة سوريا ومصر بعد عام ١٩٦٩ ، اذ كان مقتصراً على تقديم القروض إلى الدول العربية منذ تأسيسه وحتى حزيران ١٩٧٤ ، حيث اصدر المجلس الاداري للصندوق قانون ٢٥ لسنة ١٩٧٤ ، تم بموجبه توسيع نشاط تقديم القروض ليشمل مختلف دول العالم ، وبشكل خاص الدول النامية الافريقية والاسيوية .

قدم الصندوق خلال مدة البحث ٤٢ قرضاً، كان هدفه الاساس منها تنمية اقتصاديات البلدان النامية، مع متابعة مستمرة ودؤوبة للمشروع الذي منح القرض، حتى يتم انجازه ويكون ذلك بشكل تقارير سنوية يقدمها وفد الصندوق عند زيارته لأماكن تلك المشاريع، فقد كان راس مال الصندوق مخصص له من الحكومة الكويتية عند التأسيس ٥٠ مليون دينار كويتي ، ليصبح بعدها ١٠٠ مليون ومن ثم مليار دينار كويتي عام ١٩٧٤ ، هذا إلى جانب مساهمة الدول المقدم لها القروض بنسبة ١% من دخلها القومي . وتألف البحث من مقدمة ومبحثين وخاتمة لأهم النتائج التي توصل اليها الباحث.

أشار المبحث الاول (الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية التأسيس والاهداف) إلى جميع ما يتعلق بالصندوق من حيث التأسيس ، والتعديلات التي جرت على قانون الصندوق خلال الاعوام ١٩٦١ و ١٩٧٤ ، واهداف الصندوق المتمثلة بتقديم القروض من اجل تمويل المشاريع الانمائية المختلفة ، وشروط الاقراض بحسب نظام الصندوق ؛ أما المبحث الثاني (انشطة الصندوق خلال المدة ١٩٦١-١٩٧٤) حيث تم التطرق فيه إلى جميع القروض والمعونات الاقتصادية ، مع

متابعاته للمشاريع ، هذا إلى جانب حضوره لمختلف الانشطة الاقتصادية الدولية الملائمة واهدافه في التنمية حتى عام ١٩٧٤ .

اعتمد البحث على جملة من المصادر يأتي في مقدمتها التقارير السنوية للصندوق ابتداءً من عام ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٧٤ ، اذ احتوت على معلومات تفصيلية عن القروض وفوائدها وطبيعة المشاريع إلى جانب متابعة نسبة الانجاز فيها ، هذا إلى جانب المعونات المالية واهدافها علاوة على بحث " الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية ودوره تجاه الدول العربية والنامية " للباحث فالح فهد هادي الدوسري ، وتطرقه إلى تفاصيل تتعلق بتأسيس الصندوق وقروضه أضافة إلى مصادر اخرى موجودة في ثبت المصادر.

المبحث الأول : الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية التأسيس والاهداف :

حصلت الكويت على استقلالها في ١٩ حزيران ١٩٦١ ، ومنذ الاستقلال حافظت على علاقاتها مع معظم دول العالم، وبالتحديد دول العالم العربي، على اسس دبلوماسية سياسية واقتصادية وانسانية متكاملة، لاسيما وأن سياسة الكويت الخارجية تقوم على مبدأ الحياد الايجابي الذي يتضح من خلال الدور المميز والفاعل في الوساطة بين الدول العربية لحل المشكلات فيما بينها ، من خلال عقد القمم السنوية والمؤتمرات الدورية التي استضافتها بعد الاستقلال[١] ، وفي اطار تلك السياسة، كانت فكرة انشاء الصندوق التي تعود الى مبادرة الشيخ جابر الاحمد الجابر الصباح أمير الكويت ، والذي كان عند الاستقلال وزيراً للمالية[٢] ، حيث صدر القانون رقم (٣٥) لسنة ١٩٦١ ، بإنشاء مؤسسة عامة ، ذات صفة مستقلة ، يكون مقرها مدينة الكويت ، وتحت اسم " الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية[٣] ، وكان قانون تأسيس الصندوق يحتوي على ست مواد (جرت عليه عدة تعديلات فيما بعد) الذي صدر في ٣١ كانون الأول ١٩٦١ ، يحتوي على النظام الاساسي للصندوق[٤] .

تمثل الهدف الاساسي للصندوق بحسب ما ورد في التقرير السنوي الأول عنه ، لتقديم القروض من اجل تمويل المشاريع الانمائية المختلفة ، ويكون ذلك بحسب مخططات متكاملة للمشروع ، وبناءً على دراسات اقتصادية وفنية ومالية وقانونية يقوم بها الصندوق ، لكل مشروع من حيث اهميته وأولويته ، ومن حيث جدواه الاقتصادية وسلامة الاسس الفنية التي يقوم عليها . وعلى ذلك الاساس قام الصندوق ببناء جهاز فني ذا مستوى عال من الاداء ، فضلاً عن ارساله الخبراء بشكل وفود للإطلاع على المشاريع في البلاد المقترضة[٥].

كان رأس مال الصندوق عند تأسيسه يبلغ ٥٠ مليون دينار كويتي ، ولكن لم تكد تمضى عدة اشهر على تأسيسه حتى قررت حكومة الكويت رفع رأس ماله الى ١٠٠ مليون دينار كويتي . مما يعكس شعورها بأهمية الدور الذي يلعبه الصندوق في تحقيق النمو الاقتصادي العربي والفائدة السياسية ، وقد بدأ بالفعل في دراسة موضوع زيادة رأس المال مباشرة بعد عودة وزير المالية والصناعة من الاجتماع السابع عشر لمحافظي البنك الدولي للانشاء والتعمير[٦] ، الذي عقد في واشنطن في ايلول ١٩٦٢ ، وقد تم بحث هذا الموضوع من جانب جميع الجهات المختصة في الكويت ، وصدر قرار من مجلس ادارة الصندوق بتاريخ ٢٢ تشرين الأول ١٩٦٢ ، يوصي بمضاعفة رأس المال ؛ نظرا لاهميته ، ولتقوية مركزه المالي ليتمكن من تحقيق اهدافه المرسومة ، هذا وقد وافق مجلس الأمة الكويتي بالإجماع على القانون رقم ٩ لسنة ١٩٦٣ ، الذي ينص على مضاعفة راس مال الصندوق وعلى تخويل وزير المالية والصناعة سلطة كفالة السندات والقروض التي يصدرها الصندوق نيابة عن حكومة الكويت، كما يجب أن تساهم كل دولة بمقدار ١% من دخلها القومي ؛ لكي تكون رصيد تمول منه تلك المشروعات[٧] .

بعد مرور عام على صدور قانون الصندوق ، جرى تعديل على نظامه الداخلي المحدد في قانون (٣٥[٨]) لسنة ١٩٦١ ، بموجب قانون (٩) لسنة ١٩٦٣ ، تمثل في زيادة رأسماله إلى ١٠٠ مليون دينار كما ذكرنا ، الى جانب اعطائه صلاحية الاقتراض ، مع تخويل وزير المالية والصناعة كفالة القروض والسندات نيابة عن الدولة ، وان يحضر مدير عام الصندوق جلسات مجلس الادارة ويشترك في المناقشات ، الا انه لم يكن له حق التصويت ، هذا إلى جانب تخويله صلاحيات أوسع في تصريف امور الصندوق[٩] .جرى تعديلاً آخر على قانون الصندوق رقم (٣٥) لسنة ١٩٦١ ، بموجب قانون رقم (٦٤) لسنة ١٩٦٦ ، والذي بموجبه تمت زيادة رأس مال الصندوق من ١٠٠ مليون دينار الى ٢٠٠ مليون دينار ، وذلك على ان تغطى هذه الزيادة عن طريق اعتمادات سنوية ترصد في الميزانية العامة للدولة ، وتوضع تحت تصرف الصندوق عندما تستنفذ قروضه ال ١٠٠ مليون دينار الأولى[١٠] . شهدت اسعار النفط زيادة كبيرة نتيجة لقيام حرب اكتوبر عام ١٩٧٣[١١] ، وكان لهذه الزيادة اثر بالغ في اقتصاديات الدول المنتجة للنفط كالكويت ، الأمر الذي ساهم في زيادة القروض والمنح ليس للبلاد العربية فحسب ، وانما اتسعت تلك الزيادة لتشمل مجموعة من الدول النامية الأخرى ، تلك الزيادة التي أقرها مجلس الامة الكويتي بموجب قانون (٢٥) لسنة ١٩٧٤ ، اذ اقر بأن رأس المال المصرح به للصندوق يصبح مليار دينار كويتي

بدلاً من ٢٠٠ مليون ، الى جانب اعادة تنظيم الصندوق ليصبح قادراً على توسيع عملياته لتغطي كل البلدان النامية وليس الدول العربية وحدها(١٢).

وبذلك تتلخص سياسات الاقراض التي يسير عليها الصندوق فيما يلي :

ا – ان لا تتجاوز مساهمة الصندوق في أي مشروع نسبة ١٠% من رأسماله ، وبشرط الا تزيد قيمة القرض عن نصف التكاليف الاجمالية للمشروع مقومة بالدينار الكويتي وفقا لسعر التعادل المتفق عليه مع صندوق النقد الدولي .

٢– ضرورة اجراء دراسات شاملة لجميع النواحي الاقتصادية والفنية والمالية والقانونية لمشروع طالب القرض.

٣– يتقاضى الصندوق فائدة عن القروض التي يمنحها ونسبة الفائدة لا تتجاوز ٥,٣ % سنويا ، وتعتبر هذه النسبة معقولة اذا ما قورنت بما يتقاضاه البنك الدولي عن القروض التي يمنحها للدول النامية والتي تبلغ ٦ % سنويا في المتوسط .

٤– تتراوح أجال القروض الممنوحة ما بين عشر سنوات كحد أدنى وخمس وعشرين سنة كحد أقصى .

هـ– يوزع الصندوق قروضه على الدول العربية توزيعا عدلاً ، وذلك وفقا لأهمية المشروعات التي يسهم في تمويلها بصفة عامة ، ومدى حاجة الدولة اليها ، لهذا فالصندوق يراعي أن تتحقق العدالة في اقراض المشروعات وفقا لأغراضها(١٣) .

وتتكون موارد هذا الصندوق من رأسماله وهو مدفوع بالكامل ، مما يصدره من سندات لغرض البيع في اسواق رأس المال ، وما يحصل عليه من قروض ويشترط قانون الصندوق الا تزيد مديونيته من القروض والسندات عن ضعف رأسماله و احتياطاته ، هذا الى جانب ما تدفعه الدول التي تقدم اليها القروض بنسبة ١% من دخلها القومي(١٤) .

نستنتج ومن خلال جميع ما عرض ، أن " الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية " كمؤسسة انمائية ، انشأت في مدينة الكويت بعد استقلالها ، في ١٣ كانون الأول ١٩٦١ ، تهدف إلى تقديم القروض الميسرة إلى الدول العربية لتنمية مشاريعها ، وبما لا يتجاوز الـ ١٠% من مجموع المبلغ الكلي المخصص للمشروع، يكون تسديدها ما بين ١٠ و ٢٥ سنة ، وبأرباح

لا تتجاوز الـ ٥,٣ % هذا عن الصعيد الاقتصادي علاوة على بناء علاقات سياسية مع الدول العربية ودول العالم الثالث لأنها بحاجه ماسه اليها بسبب حداثة استقلالها ، ومطالبة العراق بضمها اليه ، وإن كانت هذه الاهداف غير معلنة.

المبحث الثاني : انشطة الصندوق الاقتصادية ١٩٦١– ١٩٧٤[١٥]:

بدأ الصندوق اعماله خلال السنة المالية المنتهية في اواخر شهر اذار ١٩٦٣ ، حيث قدم الصندوق قرضين يبلغ مجموعهما ١٤,٥ مليون دينار ، فالقرض الاول كان إلى جمهورية السودان بتأريخ ٢٥ اذار ١٩٦٢ ، للمساهمة في تمويل مشروع السبع سنوات ؛ لتطوير سكك حديد السودان بمبلغ ٧ ملايين دينار ، يتم تسديده بفائدة ٤% على ١٢ قسط سنوياً ، يبدأ سدادها بعد مهلة للدفع حوالي خمس سنوات ، حيث يهدف المشروع إلى تطوير نظام سكك حديد السودان وتوسيعها ، ومن ضمن مايشمله هذا المشروع تجديد الخطوط الحالية ، ومد خطوط جديدة إلى المناطق الزراعية الهامة ومراكز العمران ، وزيادة عدد القاطرات وعربات الركاب والشحن ، ونقل الماشية ، وتجديد الورش الحالية واقامة ورش جديدة ، وتطوير وتحسين نظام ومعدات الاشارة ، اضافة مرسيين جديدين بمعداتهما إلى ميناء بور سودان ، اذ إن اهمية السكك الحديد في السودان تأتي بكونها طرق المواصلات الرئيسية التي يعتمد عليها في نقل المنتجات من مراكز الانتاج إلى الاسواق والموانئ للتصدير ، وتقدر تكاليف هذا المشروع بحوالي ٢٧ مليون دينار منها حوالي ١٨ مليون دينار بالعملات الاجنبية ، ويساهم الصندوق فيها بسبعة ملايين دينار ؛ اما القرض الثاني فكان إلى المملكة الاردنية الهاشمية ، للمساهمة في ثلاث مشاريع ، الاول منها مشروع اليرموك ، بقيمة ٤ ملايين دينار ، يتم تسديده بفائدة ٣% على ١٥ قسطاً سنوياً ، يبدأ التسديد بعد حوالي ست سنوات ، ويشمل بناء سد ، إلى جانب بناء محطة لتوليد الطاقة الكهربائية ، واستصلاح مساحات واسعة من الاراضي الزراعية ؛ اما المشروع الثاني فيمثله مشروع الفوسفات ، حيث خصص له مبلغ ثلاث ملايين دينار ، بفائدة ٤% ، على ٧ اقساط ، بهدف اقامة مصنع لاستخراج الفوسفات من منطقة الاحساء ، كما خصص مبلغ نصف مليون دينار إلى مجموعة مشاريع تحت مسمى " مؤسسة الانماء الصناعي في الاردن " التي تتمثل ببناء فندق في القدس وتوسيع نشاط شركة لواء القدس الاردنية المساهمة المحدودة ، في حين يمثل المشروع الثالث تمويل شركة الدباغة الاردنية المساهمة [١٦] .

منح الصندوق خلال عام ١٩٦٣ ثلاثة قروض ، كان منها قرضين إلى مشروعي الري في الاردن وتونس بقيمة ٦ مليون دينار كويتي ، وبنسبة فائدة ٣% ، وقرض اخر إلى شركة كهرباء القدس في الاردن بقيمة ٢٤٠ ألف دينار ، وقام موظفي الصندوق بعدة بعثات عام ١٩٦٤ ، كان منها إلى السودان لكتابة التقارير حول مدى التقدم الحاصل في مشروع السكك الحديدية والتي كان مقرر أن تكون مدة المشروع عشر سنوات ، واشارت التقارير إلى تحسناً كبيراً في المشروع ، حتى أن النتائج كانت مرضية للغاية بالنسبة إلى الصندوق ، بينما لوحظ من خلال زيارة المملكة الاردنية الهاشمية ، بأن تقدم المشاريع الممولة من الصندوق كان بطيئاً بشكل عام ، هذا فضلاً عن زيارات اخرى إلى تونس والجزائر والجمهورية العربية المتحدة [١٧] لاسيما وأن تلك البلدان كانت قد قدمت طلبات للحصول على القروض ، فكان مشروع الطاقة الكهربائية في منطقة حلق الوادي التونسية (بالقرب من العاصمة تونس) ، حيث قدم الصندوق قرضاً بقيمة ٤ مليون دينار كويتي إلى الشركة التونسية للكهرباء والغاز ، لتحديث وتوسيع الطاقة الكهربائية ، هذا إلى جانب تقديم قرض اخر إلى مشروع المجردة الزراعي بقيمة ٢ مليون دينار ، اذ يهدف المشروع إلى ارواء وتسوية الاراضي ، وتطوير الزراعة في وادي المجردة ، مع انشاء حوالي ١٠٣٠ مزرعة جديدة ، كما تم التوقيع على تقديم قرض ٧,٥٠٠,٠٠٠ مليون دينار إلى الجزائر لمشروع مد خط انابيب النفط بطول ٨٠٥ كم ، من حقل حاسي مسعود في الصحراء إلى ارزيو على ساحل البحر المتوسط ، كما سيتم تقديم قرض بقيمة ٩,٨٠٠,٠٠٠ إلى الجمهورية العربية المتحدة لتوسيع قناة السويس ، وتوسيع الجزء الداخلي من بور سعيد هذا إلى جانب انشاء ارصفة اضافية في حوض بناء السفن في بور فؤاد ، والتوسع ببناء ورش الاصلاح بما في ذلك شراء الآلات والمعدات والادوات كي تتمكن ناقلات بحمولة ٥٥,٠٠٠ طن بدلاً من ٤٦,٠٠٠ طن [١٨] .

قام الصندوق خلال عام ١٩٦٥ ، بعدة بعثات إلى دول عربية مختلفة ، بعضها لتتبع المشاريع التي مولها ، كما في بعثات السودان وتونس والجزائر والجمهورية العربية المتحدة والمملكة الاردنية الهاشمية إلى جانب بحث امكانية منح عقد قروض جديدة ، فضلاً عن بعثات استطلاعية للنظر في امكانية تقديم القروض إلى كلاً من سوريا والمغرب واليمن ، فكانت نتيجة الزيارة إلى السودان أن مشروع السكك الحديد يوشك على الانجاز ، مع موافقة الصندوق في حزيران ١٩٦٥ على تقديم قروض بقيمة ١,٧٠٠,٠٠٠ دينار كويتي لإنشاء مصنع للسكر في خشم القربة ، هو ثاني مصنع للسكر في السودان ، بفائدة سنوية قدرها ٤% على ١٥ سنة ؛ اما بالنسبة إلى الاردن فقد انجز من مشاريعها الثلاثة فقط فندق القدس وكهرباء القدس ، التي كانت ضمن المشروع الثالث

الذي يحمل عنوان " مؤسسة الانماء الصناعي في الاردن " في حين كان التقدم بطيئاً في مشاريع اليرموك والفوسفات ، فاليرموك لازال قيد التحضير ، حتى أن مجموع المبلغ الذي خصص له ٤ ملايين دينار وسحب منه مبلغ ٩٢,٠٠٠ دينار كويتي على تلك الدراسات ، وأن مشروع الفوسفات خصص له مبلغ ٣ مليون دينار كويتي ، فأكملت جميع الدراسات المتعلقة به ، ومن المتوقع أن يباشر عمله اواخر ١٩٦٥ ، وقد سحب من المبلغ ما يقدر بـ ٨٤٢,٠٠٠ دينار كويتي ، في حين كان مشروع " الشركة التونسية للكهرباء والغاز " في تونس يعمل كما هو متفق ، وكذلك الحال بالنسبة إلى مشروع وادي مجردة الزراعي ، ومن المتوقع أن تنتهي اعمال المشروعين نهاية عام ١٩٦٥ ؛ أما مشروع انبوب النفط الخام في الجزائر، الذي خصص له مبلغ ٧,٥٠٠,٠٠٠ دينار كويتي فمن المتوقع أن يبدأ تشغيله نهاية عام ١٩٦٥ ، في حين يسير مشروع قناة السويس ، والذي خصص له ٩,٨٠٠,٠٠٠ دينار كويتي ، بمعدل ابطأ مما خصص له مع موافقة الصندوق على تقديم قرض لمشروع وادي السرور في اليمن ، دون أن يحدد مقدار المبلغ المخصص للاقراض [١٩] .

لم تحدث خلال سنة ١٩٦٦ تغيرات كبيرة ، سوى زيادة راس مال الصندوق بموجب قانون (٦٤) لسنة ١٩٦٦ من ١٠٠ مليون إلى ٢٠٠ مليون دينار [٢٠] ، كما تم انجاز مشروع سكة الحديد في السودان ، إلى جانب انجاز الشركة التونسية للكهرباء والغاز ، وكذلك مشروع وادي المجردة في تونس ، وخط انابيب النفط في الجزائر ، الا أن العمل لازال مستمراً في مشاريع اليرموك والفوسفات في الاردن ، وكذلك الحال في قناة السويس ، حيث كان المشروع بطيئاً في تقدمه الى حد ما ، فكان المتغير الوحيد خلال تلك السنة توقيع الصندوق على منح قرضين إلى المغرب ، القرض الاول ٧,٣٥٠,٠٠٠ مليون دينار ، لتمويل مشروع تساوت في المغرب ، والمشروع هو عبارة عن بناء سد ايت عادل ، وسد تحويلي ، وقناة تحويل بالإضافة إلى شبكة ري كاملة ، والهدف الرئيسي من المشروع رفع وتحسين مستوى وسائل استغلال الاراضي والمياه المتبعة حالياً ، بالاضافة إلى ري ٢٠٠,٢٧ ألف هكتار ري دائماً ، وتبلغ تكاليف المشروع الاجمالية حوالي ١٦,٧٥ مليون دينار ؛ اما القرض الثاني فقد كان بمبلغ ٢,٧ مليون دينار للتمويل مشروع التنمية الزراعية في سهل تادلا بالمغرب ويهدف المشروع إلى مد شبكة الري الى حوالي ٢٣,٠٠٠ الف هكتار اضافية في أواسط المغرب عن طريق استغلال المياه التي تحول الى نهر عود ربيا بعد الاستفادة منها في : محطة كهرباء مائية عند انشاء سد بين الوديان ، ويتألف المشروع من شبكة للري والصرف والطرق وسبل الوقاية من الفيضانات ، ويكلف المشروع حوالي ٨ مليون دينار

كويتي ، كما تمت موافقة الصندوق (دون توقيع) على منح قرض ٢,٤٠٠,٠٠٠ دينار كويتي لتمويل محطة كهرباء مائية ثالثة على نهر الليطاني في جنوب لبنان ، والتي تكون المرحلة الأخيرة من مشاريع كهرباء نهر الليطاني، وتبلغ طاقة المحطة الجديدة ٤٨,٠٠٠ كيلو وات[٢١].

تمثل نشاط الصندوق خلال عام ١٩٦٧ في تقديم قرض بقيمة ٤,٦٠٠,٠٠٠ دينار كويتي ، بفائدة ٤% سنويا ، لتنفيذ المرحلة الثانية من مشروع حلق الوادي سابق الذكر ، لتنفيذ المرحلة الثانية منه على اثر الازدياد السريع في استهلاك الطاقة الكهربائية بتونس ، وهذه المرحلة تشمل اضافة وحدتين طاقة كل منهما ٢٧,٥ مليون واط ، وتركيب خط لنقل الطاقة ما بين ناجروين ومتلاوي عن طريق قصرين ، هذا فضلا عن انشاء خط آخر من مكناسي إلى غنوش ، وتوسيع طاقة التحويل ، الى جانب وصول مجموعة من المشاريع لمرحلة متقدمة من الدراسة لتقديرها ، كان منها المرحلة الثانية والثالثة من مشروع خط انابيب النفط في حوض الحمراء ، فالمرحلة الثانية منه تتضمن اضافة ثلاث محطات للضخ ، وثلاث خزانات للنفط الخام ، مع انشاء ثلاث خزانات في بداية الخط ، وخمس خزانات في نهايته، في حين تمثل المرحلة الثالثة منه اضافة وحدة للضخ في كل من محطات الضخ الستة وخزان للنفط الخام عند بداية الخط ، واثنين عند نهايته، علاوة على مشروع تدعيم الاسطول التجاري للجمهورية العربية المتحدة ، بهدف بناء احدى عشر سفينة للنقل ، لزيادة ما ينقل من تجارة البلاد الخارجية ، اضافة الى مشروع وادي زبيد في اليمن ، احدى المشارع الانمائية التي تتطلب دراسة طبيعة الوادي وامكانياته من حيث مشاريع المياه والري ، واستخدام الاراضي وتنمية الزراعة[٢٢].كان على اثر تلك الدراسات أن منح الصندوق الجزائر عام ١٩٦٧ قرضاً للمرحلتين الثانية والثالثة من مشروع خط انابيب النفط حوض الحمراء ، بمبلغ ٢,٥٠ مليون دينار كويتي ، وبفائدة ٤% ، يدفع خلال ١٢ عاماً ، وساهم في تمويل قرض لـ مشروع استصلاح الاراضي الزراعية في السودان بمبلغ وقدره ٥,٠٧ مليون دينار ، وبفائدة ٣% ، تقسط على ٢١ عاماً ، الهدف من المشروع هو التعمير وتوفير الري لأراضي يبلغ اجمالي مساحتها ٢٦٠,٠٠٠ فدان ، موزعة على ثلاث مناطق ، هي : الجزيرة ، الجنيد وخشم القربة ، هذا إلى جانب انشاء المحطات الكهربائية ، وبناء ما يلزم من المساكن في هذه المناطق ، وكذلك منح مشروع تدعيم الاسطول التجاري في الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦٨ ، بقرض قدره ٣,٥٠ مليون دينار كويتي ، بفائدة ٤ %، يدفع لمدة ١٥ عام [٢٣].

كان هناك بعض المشاريع على درجة متقدمة من الدراسة من قبل الصندوق بهدف منحها القروض ومنها مشروع انشاء صوامع للحبوب في مرفأ بيروت ، فألبنان لازلت حتى ذلك الوقت تمتلك صوامع حديثة لتخزين الحبوب وتيسير تفريغها ، فكان انشاء الصوامع في مرفأ بيروت شمل الاعمال الخاصة بتوسيع المرفأ وتدعيم امكانياته ، وقد تحددت طاقته التخزينية بـ ١٠٥,٠٠٠ طن ، هذا الى جانب استمرار الدراسات على مشروع وادي زبيد في اليمن سابقة الذكر [٢٤] .

كان من القروض الجديدة التي منحها الصندوق خلال عام ١٩٦٨ ، هو مشروع صومعة حبوب بمرفأ بيروت ، وبقرض قدره مليون دينار كويتي ، بفائدة ٣,٥% سنويا، وكذلك منح قرض إلى مشروع وادي زبيد في اليمن ، مقداره ١٩ مليون دينار كويتي ، بدون فائدة ، كخطوة اولى قبل الاستثمار في المشروع ، اذ يتم تخصيص هذا المبلغ لغرض اجراء الدراسات الفنية والاقتصادية والمالية ، مع اجراء المسح الجوي والطبوغرافي ، مع دراسة لمصادر وكميات المياه السطحية والجوفية وفحص التربة ، وتحديد صلاحيتها للزراعة ، إلى جانب وضع التصاميم للتحكم في فيضانات الوادي البالغة مساحته ٢٠,٠٠٠ هكتار ، وفي اطار متابعة الصندوق لتطورات المشاريع لوحظ انخفاض تكلفة المرحلة الاولى لمشروع كهرباء حلق الوادي في تونس ، فتم الغاء مبلغ ١٩٧,٠٢١ من المبلغ الاصلي الذي منح للوادي عام ١٩٦٣ ، ومقداره ٤ مليون دينار كويتي ، لتصبح القيمة الكلية للمبلغ بعد التخفيض ٣,٨٠٢,٩٧٩ دينار كويتي ، هذا إلى جانب دراسة مشروع تخزين ومعالجة الحبوب في سوريا والذي يتألف من ثلاثة اجزاء : الجزء الاول منه يتألف من ١١ صومعة خزن لحبوب بطاقة تخزين اجمالية تقدر بحوالي ٣٠٠,٠٠٠ طن ، والجزء الثاني يمثل ٣ مراكز لتهيئة البذور ، ينتج كل منها ١٠,٠٠٠ طن من البذور سنوياً اما الجزء الثالث من المشروع فيمثل مصنع نموذجي لانتاج العلف بطاقة ٣٠,٠٠٠ طن في السنة ، وتبلغ التكلفة الاجمالية للمشروع ١٠,٤٢ مليون دينار كويتي [٢٥].

اشترك الصندوق خلال عام ١٩٦٨ في عدد من المؤتمرات التي دعت اليها الامم المتحدة ، منها اجتماع لجنة شؤون الاستثمارات في البلاد النامية ، الذي انعقد في امستردام خلال شهر شباط من تلك السنة ،وكذلك حضوره اجتماع لدراسة مشكلة الائتمان الخارجي كوسيلة من وسائل تشجيع صادرات الدول النامية ،والذي انعقد في نيويورك خلال شهر اذار [٢٦] . علاوة على مشاركة الصندوق عام ١٩٦٩ في اعمال المجموعة الاستشارية للدول التي تقدم معونات إلى المغرب

والمجموعة الاستشارية الخاصة بتونس ، وذلك خلال اجتماعات المجموعتين في باريس خلال شهر تشرين الاول من السنة نفسها بهدف التنمية الاقتصادية في تونس والمغرب ، كذلك قام الصندوق بتنظيم الاجتماع الثاني لخبراء التمويل العرب ، الذي انعقد في الكويت خلال المدة ١٠– ١٢ اذار ١٩٧٠ ، لمناقشة مشروع الاتفاقية الخاصة بأنشاء منظمة لضمان الاستثمارات العربية الذي تولى الصندوق اعداده علاوة على تلك الانشطة ، قدم الصندوق إلى سوريا عام ١٩٦٩ قرضاً بقيمة ٣ مليون دينار كويتي ، وبفائدة سنوية ٣,٥% سنوياً ، بهدف تمويل مشروع صوامع الغلال ، على أن يتم تسديده على ٢٠ قسطاً [٢٧].

تمثلت نشاطات الصندوق خلال عام ١٩٦٩ ، في عدة مشاريع قيد البحث ، كان منها مشروع للري بوادي المجردة بتونس ، القائم على تحويل أرض مساحتها ١٤٦٠٠ هكتار إلى الري الدائم ، وذلك بأقامة المنشأت اللازمة لضخ المياه الجوفية للري والصرف ، إلى جانب حماية الارض من الفيضانات ، فضلاً عن الاعمال المتعلقة بتهيئة الاراضي وشق الطرق وتوفير الآلات الزراعية ، وتزويد المنطقة بالكهرباء ومياه الشرب ، وأقامة التسهيلات اللازمة للمواشي ، فضلاً عن زيادة الآلات المستخدمة في المناطق السابق استصلاحها من الوادي ، بتكلفة أجمالية للمشروع بنحو ١٠,٦٠ مليون دينار كويتي ، هذا إلى جانب انشاء خط انابيب لنقل الغاز الطبيعي من حقل النفط في منطقة البرمة بأقصى جنوب تونس إلى ميناء قابس المطل على البحر المتوسط ، بخط طول يبلغ ٣٠٠ كم ، فضلاً عن انشاء المنشآت اللازمة في محطتي الارسال والاستقبال ومحطات الضخ ، إلى جانب مناقشة مشروع انتاج الملح بصليف ، اذ تقدمت اليمن بهذا المشروع لتطوير مناجم الملح الحجري في منطقة الصليف على ساحل البحر الاحمر ، ويكون ذلك التطوير من خلال استبدال المعدات القديمة بمعدات حديثة ذات طاقة اوسع ، وكفاءة انتاجية اعلى ، إلى جانب أضافة معدات واجهزة حديثة وسريعة لشحن البواخر بالملح المستخرج ، هذا فضلاً عن مشروع انتاج الالومنيوم في البحرين ، اذ يبحث الصندوق أمكانية المشاركة في تمويل مشروع لانشاء مصنع لصهر وسبك الالومنيوم [٢٨].

واصل الصندوق نشاطه خلال السنة المالية التاسعة من ١٩٧٠– ١٩٧١ ، وزيارته إلى البلدان العربية لمتابعة مدى التطور والتقدم الحاصل في المشاريع الانمائية التي منحها قروضاً ، كما شارك في الدراسات التمهيدية لعدد من المشاريع ، ومنها انشاء مصهر للألمنيوم ، وتأسيس بنك للتنمية الصناعية ، والاستفادة من مياه مشروع المجاري الجديد في الحقل الزراعي بالبلاد ، إلى جانب اشتراك اعضاء من الصندوق مع خبراء الحكومة اللبنانية لدراسة مشروع انشاء بنك

للأنماء الصناعي والسياسي ، علاوة على مجموعة من القروض الجديدة التي قدمها الصندوق ، ومنها قرض مليون دينار كويتي إلى مشروع مصهر الالومنيوم في البحرين ، بفائدة ٤% سنوياً ، تكون على ٢٠ قسط نصف سنوي ، وكذلك منح مشروع مطاحن الدقيق عام ١٩٧١ ، بقرض قيمته ٥٠٠,٠٠٠ دينار كويتي ، بفائدة ٤% ، اذ يشتمل على انشاء صوامع لتخزين الحبوب في ميناء البحرين ، بطاقة قدرها ١٢,٠٠٠ طن ، مع انشاء مطحنة ، سيحقق هذا المشروع بعد اجازه اكتفاء ذاتي للبحرين من الطحين ، وتحسين نوعية الانتاج ؛ اما القرض الثالث المقدم إلى البحرين في عام ١٩٧١ لتمويل مشروع الجسر والطريق الردمي ، بقيمة ٥٠٠,٠٠٠ دينار ، بفائدة ٣% ، يدفع على ٢٤ قسط نصف سنوي ، وهذا المشروع يهدف إلى توسيع ودعم ورصف الجسر الرابط بين جزيرة البحرين وعاصمتها المنامة ، مع جزيرة المحرق حيث المطار الدولي ، وكذلك منح الصندوق مبلغ بقيمة ٧٠٠,٠٠٠ دينار إلى اليمن عام ١٩٧٠ ، لدعم مشروع انتاج الملح في الصليف ، بفائدة ٢% سنوياً ، وبأقساط ٢٤ قسط نصف سنوي ، هذا إلى جانب منح مشروع محطة سامراء الكهربائية في العراق عام ١٩٧٠ ، مبلغ قدره ٣ مليون دينار كويتي ، فائدتها ٤% سنوياً ، ويكون التسديد على ٢٤ قسط نصف سنوي ، حيث كان انشاء هذا المشروع لسد الطلب على ازدياد الطاقة الكهربائية في العراق ، فضلاً عن منح قرضين إلى تونس : الاول عام ١٩٧٠ بقيمة ٣,٢ مليون دينار كويتي ، وبفائدة ٣% سنوياً ، يكون سداده على اربعين قسط نصف سنوي ، لتموين مشروع احياء وادي مجردة (المرحلة الاخيرة) ، والذي يهدف إلى تحويل ١١,٠٠٠ هكتار من الاراضي إلى نظام ري دائم ، مع اقامة المنشآت اللازمة لاستقرار المزارعين ، الى جانب شراء الآلات والمعدات الزراعية ؛ اما القرض الثاني فكان عام ١٩٧١ ، لتموين مشروع خط انبوب نقل غاز البرمة – قابس ، بقيمة ٩٠٠,٠٠٠ دينار ، وبفائدة ٤% ، يكون سداده ٢٦ قسط نصف سنوي[٢٩].

اما بالنسبة الى المشاريع قيد البحث في تلك السنه فتتمثل بمشروع المسح الزراعي ودراسة انماء وادي ابين ويتضمن هذا المشروع القيام بدراسة شاملة اقتصادية واجتماعية للقطاع الزراعي في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بقصد العمل على وضع خطة انمائية تكفل تطوير اهم المناطق الزراعية بالبلاد ؛ اما المشروع الخاص بوادي ابين فيركز على منطقة معينة ويبحث امكانية الاستفادة من المياه الجوفية والسطحية المتوفرة بها وتحسين استغلال الاراضي لتطوير اساليب الفلاحة وتيسير الحاصلات الزراعية المناسبة لتربتها ، مع دراسة مشروعين في اليمن الشمالي هما : مشروع تقديم معونة فنية للحكومة اليمنية بأشتراك الصندوق مع البنك الدولي ، وقد

استقر الرأي على ايفاد بعثة استشارية من الخبراء للعمل باليمن لمدة سنتين على ان تحدد اختصاصات هذه البعثة وتوزيع تكاليفها المالية بالاتفاق بين الاطراف المعنية، ومشروع مصنع باجل للغزل، حيث انشأ بمدينة باجل منذ فترة طويلة لم يشغل خلالها، الامر الذي يقضي بضرورة فحص حالة الالات والمعدات القائمة به وامكانية استغلال المصنع على اساس اقتصادي، مع دراسة مشروع انتاج الاسمنت في العراق في مدينة السماوة تحديدا، ومشروع انتاج الكهرباء والماء في البحرين، اذ يهدف الى تطوير تلك المرافق مع ازدياد حاجة البلاد الى الطاقة الكهربائية، فضلا عن دراسة مشروع تسييل الغاز الطبيعي، المتضمن استخراج الغاز من الصحراء الجزائرية وتفريغه في موانئ الاستيراد، مع دراسة مشروع انشاء مصنع (سكرافور) لانتاج السكر، بجانب بحث الصندوق لامكانية الاشتراك مع البنك الدولي للتوسع في انتاج الطاقة الكهربائية، وانشاء موانئ صغيرة للصيد، مع مطارات صحراوية في جنوب تونس لخدمة السياح[٣٠].

واصل الصندوق خلال السنة المالية ١٩٧١ – ١٩٧٢ نشاطاته المتعلقة بمتابعة المشاريع التي قدمت لها القروض ، هذا الى جانب الاشتراك في البحوث الاستطلاعية المتعلقة بإنشاء مؤسسة مالية تابعة لمنظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول ، يكون هدفها تمويل المشاريع الاقتصادية ، الى جانب اعداد الوثائق الخاصة بتأسيس بنك محلي للإنماء الصناعي في الكويت ، يكون هدفه تطوير قطاع الصناعة ، وفيما يتعلق بالقروض الجديدة ، فقدم الصندوق قرض الى الاردن ، لدعم مشروع نهر الزرقاء ، بقيمة ٤,٦ مليون دينار كويتي ، فائدته ٣% ، يكون تسديده ٤٠ قسط نصف سنوي ، ويتضمن المشروع انشاء سد عند رميمين اسفل نهر الزرقاء ، مع انشاء شبكة قنوات للري شرقي الغور ، مع تقديم الخدمات الاستشارية والهندسية اللازمة للمشروع ، الذي يهدف الى توفير المياه للأراضي الخصبة الزراعية ؛ بهدف زيادة الانتاج الزراعي ، لمواجهة حاجة البلاد الى المنتجات الغذائية ؛ أما القرض الثاني الى الاردن عام ١٩٧٢ فكان لدعم مشروع تطوير انتاج الفوسفات ، بمبلغ قيمته ٢٣٠٬٠٠٠ دينار كويتي ، بفائدة ٤% سنوياً ويكون على شكل اربعة اقساط سنوية ، ويكون هذا المشروع جزء من المرحلة الأولى لمشروع الفوسفات الذي منحه الصندوق قرض بقيمة ٣ ملايين دينار، مع منح قرض بقيمة ٣,٨ مليون دينار كويتي الى مشروع سماوة– ام قصر لإنتاج السمنت في العراق عام ١٩٧١ ، بفائدة ٤% ويكون سداده ٢٢ قسط نصف سنوي ، بهدف زيادة طاقة المصنع الانتاجية مع تشييد مطحنة للإسمنت طاقتها ٣٥٠ الف طن سنويا[٣١]

.

وقدم الصندوق قرض الى السودان عام ١٩٧٢ ، لدعم مشروع اقدى القرابين للزراعة الآلية المطرية ، بقيمة ١,٦ مليون دينار ، وبفائدة ٣ % سنويا ، يكون سداده ٤٠ قسط نصف سنوي، ويتضمن المشروع انشاء مزرعة تابعة للقطاع العام مساحتها ٢٠٠ الف فدان بمديرية النيل الازرق ، اضافة الى تقديم قرض الى المغرب عام ١٩٧٢ ، بقيمة ٨٦٠,٠٠٠ دينار لدعم مشروع مصنع السكر (سكرافور) ، بفائدة سنوية ٤% ، يكون سداده ٦ اقساط نصف سنوية ، ويهدف المشروع إلى انشاء مصنع للسكر في منطقة الملوية شمال شرق البلاد ؛ لاستخلاص السكر من الشمندر والقصب ، مع قرض إلى اليمن الجنوبي لدعم مشروع المسح الزراعي ودراسة انماء وادي ابين عام ١٩٧١ ، بقيمة ٣٣٠,٠٠٠ دينار ، وبفائدة ٠,٥ % سنوياً ، يكون السداد على ٤٠ قسط سنوي ، ويهدف هذا المشروع إلى اجراء دراستين : الأولى لدراسة نطاق الاقتصاد اليمني ، والثانية دراسة استطلاعية لتطوير دلتا ابين الواقع على بعد ٨٠ كم شرق عدن ، الى جانب تقديم قرضين الى اليمن الشمالي، الأول إلى مشروع وادي زبيد عام ١٩٧٢ ، بمبلغ ١١٥’٠٠٠ ، وبفائدة ٠,٥% سنويا ، تكون على ٣٨ قسط سنوي ، الهدف منه وضع الدراسات والتصاميم لتحقيق الري سواء عن طريق استغلال المياه الجوفية أو المياه السطحية ؛ اما المشروع الثاني فهو مشروع وادي مور ، اذ منحه الصندوق عام ١٩٧٢ قرض بقيمة ٢٠’٠٠٠ دينار كويتي ، وبفائدة ٠,٥% سنوية ، يكون التسديد على ٣٨ قسط سنوي ، يتضمن المشروع دراسة مصادر المياه الجوفية وفحص لنوعية التربة ، إلى جانب التزويد بالتيار الكهربائي والمياه الصالحة للشرب، والقرض الأخير كان لسوريا عام ١٩٧١ ، لدعم مشروع صوامع الغلال بقيمة ٧ مليون دينار، وبفائدة ٣,٥% ، وان يكون التسديد ٢٤ قسط نصف سنوي ، يهدف الى انشاء ١١ صومعة للغلال في جميع انحاء البلاد ، سعتها الاجمالية ٣٣٤,٠٠٠ طن ، مع انشاء مراكز لتحسين البذور ، ومصنع لإنتاج العلف ، ويحل هذا القرض محل القرض السابق تقديمه للمشروع عام ١٩٦٩ بمبلغ ٣ مليون دينار . ويفسر هذا التعديل بالتطورات التي طرأت على المشروع بعد ذلك الحين سواء من حيث ادخال عدد من التغييرات الفنية وزيادة الطاقة الانتاجية أو من حيث أثر تغير الاسعار وتغير أسعار الصرف خلال الفترة التي اعقبت نفاذ اتفاقية القرض الأول[٣٢] .

وافق الصندوق خلال السنة المالية ١٩٧١ – ١٩٧٢ على تقديم معونات [٣٣] الغرض منها تمويل مشاريع استطلاعية لدراسات سابقة على الاستثمار ، تحتاجها بصفة خاصة بعض الدول العربية ؛ تمهيداً لوضع برامجها الانمائية وصياغة مشروعاتها الاستثمارية ، ومنها معونة بقيمة ٥٠,٠٠٠ دينار كويتي الى السودان لتطوير الثروة الحيوانية عام ١٩٧١ ، ومعونة اخرى عام

١٩٧٢ بقيمة ١٠٠٬٠٠٠ لتمويل مشروع تخزين الحبوب ومشروع مصنع السكر في منطقة سنار ، الى جانب منح اليمن الجنوبي معونة بقيمة ٥٠,٠٠٠ دينار عام ١٩٧٢ ، المشروع طحن السمك واستخراج الزيت ، وكذلك تمويل اليمن الشمالي بثلاث معونات الأولى عام ١٩٧١ قيمتها ٢٥,٠٠٠ دينار كويتي لتمويل مشروع مصنع باجل للغزل والنسيج ، الواقع في مدينة باجل على بعد ٦٠ كم من الحديدة، والثانية في السنة نفسها بقيمة ٧١,٤٢٩ دينار كويتي إلى البعثة المقيمة للمعونة الفنية ، وهدفه المساهمة في تغطية تكاليف بعثة الخبراء التي تعمل على مساعدة الحكومة اليمنية في تحسين اداء اجهزة التخطيط ، ورسم السياسات المناسبة في الحقول الاقتصادية والمالية مع وضع برنامج انمائي ، و تنسيق المعونات الخارجية لليمن ، واستكشاف المشاريع الصالحة للاستثمار ، والمعونة الثالثة كانت عام ١٩٧٢ ، لتمويل مشروع المسح الجيولوجي لاحتياطي الملح بالصليف بقيمة ٨٥,٠٠٠ دينار كويتي، والغرض منها دراسة الاحتياطات المتوفرة من الملح بالمنطقة ، مع دراسة امكانية التوسع في انتاج الملح[٣٤] .

اما المشاريع قيد البحث ، فكان مشروع توليد الكهرباء وتقطير المياه ، من خلال اضافة مولدين بطاقة ٢٥–٣٠ ميكاواط ، واقامة وحدتين لتقطير المياه، وانشاء طريق بحري يصل شمال جزيرة سيترا حيث تقام المنشآت بالمنامة عاصمة البحرين، ومشروع محطة الزرقاء الكهربائية في الأردن، ويكون بالقرب من الزرقاء مع مد خط لتوصيل الكهرباء الى العاصمة . ودراسة مشروعين في اليمن الشمالي، الأول مشروع انشاء طرق رئيسية ، بهدف ربط اجزاء اليمن بعضها ببعض ، ذات أولوية تهدف الى تطوير الاقتصاد اليمني ، مع انشاء مشروع الري بمنطقة التهامه ، من خلال استغلال المياه السطحية والجوفية المتوفرة ، بجانب انشاء مشروعين في لبنان ، الأول لتوسيع صوامع مرفأ بيروت ؛ بهدف توسيع الطاقة التخزينية للمرفأ : اما المشروع الثاني فكان مشروع ري لبنان الجنوبي ؛ بهدف استغلال المتوفر فيها سواء من مصادر المياه او الاراضي القابلة للزراعة[٣٥].

شارك ممثلون عن الصندوق خلال السنة المالية ١٩٧٢ – ١٩٧٣ في عدة مؤتمرات دولية .. منها مؤتمر جمعية الشيباني للقانون الدولي بواشنطن، حيث عقد لبحث مسألة التعاون الاقتصادي العربي في ايلول عام ١٩٧٢ ، علاوة على مؤتمر بجامعة كمبردج في بريطانيا عن شؤون التجارة الخارجية للدول النامية في ايلول من السنة نفسها ، و مؤتمر في دوسلدورف نظمته جامعة جورج تاون وجامعة فرانكفورت (يناير ١٩٧٣) عن مشكلة التنظيم الدولي للاستثمارات. الاجنبية ، ثم المؤتمر الدولي الثالث عشر لجمعية التنمية الدولية المنعقد بكوستاريكا في فبراير

١٩٧٣ والذي تناول موضوع المقومات السياسية والاجتماعية للتنمية ، كما قدم الصندوق قروضاً جديدة ، كان منها قرض الى البحرين عام ١٩٧٢ ، لتمويل مشروع محطة سيترا لتوليد الكهرباء وتقطير المياه بقيمة ٧,٢٥ مليون ، بفائدة سنوية ٤% ، يتم تسديده على ٢٠ قسط نصف سنوي ، وكذلك قرض الى اليمن الشمالي خلال السنة نفسها ، بقيمة ١,٢ مليون ، لتموين مشروع مناجم الملح بالصليف (المرحلة الثانية) ، بفائدة ٢% سنويا، وعلى ٥٠ قسط نصف سنوي . الى جانب تمويل مشروع انشاء وتطوير الطرق بقيمة ٢٨٤,٠٠٠ دينار ، وبفائدة ٠,٥% سنوية ، يتم تسديدها على ٤٠ قسط سنوي[٣٦].

قدم الصندوق المعونات الفنية [٣٧] التي قدمت إلى السودان لتمويل وضع خطة لتطوير قطاع النقل ، بقيمة ٢٥٠’٠٠٠ دينار عام ١٩٧٢، والغرض من المنحة هو تمويل الدراسات اللازمة لإجراء التخطيط ورسم السياسات العامة في مختلف ميادين قطاع النقل ، ومنحة أخرى الى اليمن الجنوبي بقيمة ٥٠,٠٠٠ دينار لتمويل المصنع التجريبي لطحن الاسماك في العام نفسه، الى جانب تمويل مشروع التنمية الزراعية في تهامة في اليمن الشمالي عام ١٩٧٢ ، الغرض منه تحسين استخدام المياه السطحية والجوفية لري واستثمار الأراضي في تهامة[٣٨].

اما بالنسبة الى المشاريع قيد البحث فهي مشروعين في السودان ، الأول هو مشروع الرهد ، يهدف الى تنمية الأراضي الواقعة شرقي نهر الرهد ، ومساحتها ٢٠٠،٠٠٠ فدان ، والمشروع الآخر يتمثل في انشاء مصنع السكر غرب منطقة سنار ، الى جانب دراسة مشروع تنمية حقل الغاز الطبيعي في ابي قير في مصر ، فضلاً عن دراسة مشروع تطوير سهول تهامة في اليمن الشمالي ، ومشروع انشاء ثلاث موانئ للصيد في كلاً من الشابة وجرجيس وصفاقس على الساحل الشرقي للبحر المتوسط في تونس ، وانشاء محطة للكهرباء بمنطقة غنوش في تونس ايضاً ، اضافه الى دراسة مشروعين للعراق ، الأول منها مشروع محطتي توليد الكهرباء في الحلة والشعيبة ، والثاني انشاء مصنع للإسمنت في الكوفة [٣٩].

منح الصندوق خلال السنة المالية ١٩٧٣ – ١٩٧٤ عدة قروض كان منها قرض الى الاردن عام ١٩٧٣ لتمويل مشروع محطة الحسين الكهربائية البخارية الزرقاء ، بمبلغ قدره ٣,٠٢ مليون دينار كويتي ، وبفائدة ٤% سنوياً ، تقسط على ٤٠ قسط نصف سنوي ، الى جانب تمويل السودان عام ١٩٧٣ بقرضين : الأول بقيمته ٣,٣ مليون دينار ، وبفائدة سنوية ٣% ، على ٥٠ قسط نصف سنوي ، لدعم مشروع ري الرهد ، الى جانب تمويل مشروع مصنع السكر شمال سنار بمبلغ

قدره ٤,٥ مليون ، بفائدة ٤% ، ويقسط على ٢٤ قسط نصف سنوي ؛ اما اليمن الشمالي عام ١٩٧٣ فقد منح الصندوق مشروع تطوير سهول تهامة بمبلغ ١,٩ مليون دينار ، بفائدة ٠,٥% سنوية ، على ٨٠ قسط نصف سنوي ، وفي آذار ١٩٧٤ تم تموين مشروع موانئ الصيد البحري في تونس بمبلغ قدره ٢,٨٥ مليون ، فائدته ٣% سنوية ، وعلى ٣٠ قسط نصف سنوي ، مع منح سوريا في اذار ١٩٧٤ قرض لإنشاء مصفاة البترول في حمص ، بقيمة ٢ مليون دينار ، وبفائدة ١% سنوياً ، على ٤٠ قسط نصف سنوي ، يهدف الى إنشاء وحدة للتقطير طاقتها السنوية حوالي مليون طن نفط خام ، الى جانب منح مصر قرضين ، الأول عام ١٩٧٣ ، لتمويل حقل غاز أبي قير ، قيمته ٤,٥ مليون ، وبفائدة ٤% سنوياً ، يكون تسديدها على ٣٠ قسط نصف سنوي ، والقرض الثاني منح في شهر اذار ١٩٧٤ لمشروع اعادة فتح قناة السويس في اعقاب حرب ١٩٧٣ بقيمة ١٠ مليون ، وبفائدة ٤% سنوياً ، يكون التسديد على ٣٠ قسط نصف سنوي ، اذ يتضمن هذا المشروع انتشال الوحدات البحرية الغارقة ، وتطهير قاع القناة من المتفجرات ، الى جانب الاصلاح واعادة توفير التجهيزات اللازمة للملاحة[٤٠].

قدم الصندوق معونات فنية الى السودان في نيسان ١٩٧٤[٤١] ؛ لدراسة قطاع النقل ، بمبلغ قدره ٥٠,٠٠٠ دينار ، مع منحتين الى اليمن الشمالي ، الأولى الى البعثة المقيمة للمعونة الفنية ، بقيمة ١٠٠’٠٠٠ دينار في حزيران ١٩٧٤ ، والثانية الى مشروع تنمية الثروة الحيوانية بقيمة ٨٠,٠٠٠ دينار في شباط ١٩٧٤ ، كما كانت هنالك مشاريع قيد البحث ، منها مشروع دعم بنك الانماء الصناعي الأردني ، وفي اليمن الجنوبي مشروع تطوير دلتا ابين ومشروع طريق المكلا – سيون لتشييد وتحسين ذلك الطريق المعبد بالحجارة ، الى جانب مشروع تطوير مناجم الفوسفات في تونس ، ومشروعين في سوريا : الأول مشروع محطة مجرده الكهربائية البخارية ، ومشروع صوامع الغلال في سوريا ، فضلاً عن دراسة مشروع المعونة الفنية الى عمان ، القائم على ايفاد بعثة للمعونة الفنية تعمل على مساعدة حكومة سلطنة عمان في ميدان التخطيط الاقتصادي ، و دراسة مشاريع أخرى تخص موريتانيا[٤٢] ، ففي حزيران ١٩٧٤ تم اجراء تعديل على قانون الصندوق ، ليتجاوز الدول العربية[٤٣] إلى جميع البلدان النامية مع زيادة رأسمال الصندوق من ٢٠٠ مليون الى مليار دينار كويتي بحسب قانون ٢٥ لسنة ١٩٧٤ [٤٤] .

نستنتج ومن خلال جميع ما ذكر دور الصندوق الواضح في تقديم القروض للدول العربية ، وهي كلا من السودان ، الاردن ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، لبنان ، اليمن الشمالي . اليمن الجنوبي، العراق ، البحرين ، الجمهورية العربية المتحدة ، سوريا ومصر بعد عام ١٩٦٩ ذات اقساط مناسبة وميسرة ، مقابل نسبة فائدة تتراوح ما بين ٤–٥% ، تكون اقساطه سنوية ، وبعضها نصف سنوية ، يتوقف ذلك على مبلغ القرض ومقدار الفائدة المقدرة له ، هذا إلى جانب المعونات المالية للدول ذات المشاريع التي تحتاج لدراسات مستفيضة ، يشارك فيها فريق عمل الصندوق ايضا ، اذ يبلغ مجموع القروض المقدمة خلال مدة البحث حوالي ٤٢ قرضاً ، الغالب فيها موجه الى تطوير أو تنمية المشاريع الخدمية التي تعود للبلاد بمردود ينعش اقتصاده ، منها مشاريع تطوير سكك الحديد ، ومد انابيب النفط والغاز ، أو حتى مشاريع الطاقة الكهربائية ، وانشاء الصوامع لخزن الحبوب ، وقدر عدد القروض الموجهة للإنتاج الزراعي بـ ٩ قروض ، و ٦ قروض موجهة الى القطاع الصناعي ، بعضها تم انجازه كما في مشروع تطوير سكك الحديد في السودان عام ١٩٦٦ ، ومشروع فندق القدس ، وكهرباء القدس ، حيث انجزا عام ١٩٦٥ ، وفندق الاردن عام ١٩٧٢ ، ومشروع الطاقة الكهربائية في تونس عام ١٩٦٦ ، وغيرها ، اذ يقدر عدد المشارع التي انجزت خلال مدة البحث حوالي الـ ١٠ ، والباقي كان على قيد التنفيذ وان اهم ما يميز الصندوق هو دراسته المستفيضة للمشروع الذي يقدم من قبل أي بلد ، مع متابعة مستمرة من خلال وفود الصندوق للمشروع نفسه الذي قدم له القرض ، وكتابة التقارير فيما انجز او جاري العمل على اتمام انجازه، وكما لاحظنا ذلك من خلال تقارير الصندوق السنوية حتى حزيران ١٩٧٤ ، حيث توسع نشاط الصندوق ليشمل بالإضافة إلى الدول العربية ، دول افريقية واخرى اسيوية وهذه الفترة فترة الاستثمار الاقتصادي للدول العربية، وقد توسع فيما بعد خارج الوطن العربي بعد ذلك التاريخ لتزايد رأسمال الدولة الكويتية بشكل عام بعد حرب ١٩٧٣ بسبب ارتفاع اسعار النفط .

جدول (١) القروض الممنوحة من قبل الصندوق خلال المدة ١٩٦٢ –١٩٧٤ [٤٥]

الدولة	السنة	المشروع	قيمة القرض	الفائدة	التسديد	الانجاز
السودان	١٩٦٢	مشروع السبع سنوات (لتطوير	٧ ملايين	٤%	١٢ قسط سنوي	انجز سنة ١٩٦٦

	١٩٦٥	السكك الحديدية) مصنع للسكر في	١,٧٠٠,٠٠٠	=	١٥ سنة	==
	١٩٦٧	خشم القرية مشروع استصلاح الاراضي	٥,٠٧	%٣	٢١عاما	جاري التنفيذ
	١٩٧٢	الزراعية مشروع اقدى القرابين للزراعة الالية المطرية	١,٦٠٠,٠٠٠	=	٤٠ قسط سنوي	جاري التنفيذ
الاردن	١٩٦٢	مشروع اليرموك مشروع الفوسفات ثلاث مشاريع لمؤسسة الانماء الصناعي: ١-بناء فندق في القدس	٤ملايين ٣ملايين ٥٠٠,٠٠٠	%٣ %٤	١٥ قسط سنوي ٧ اقساط	جاري التنفيذ انجز سنة ١٩٧٢ انجز فقط فندق القدس +كهرباء القدس سنة ١٩٦٥

	١٩٦٣ = ١٩٧٢ =	٢-توسيع شركة كهرباء القدس ٣-تمويل شركة الدباغة الاردنية. مشروع الري كهرباء لواء القدس مشروع نهر الزرقاء مشروع تطوير انتاج الفوسفات	٣مليون ٢٤٠,٠٠٠ ٤,٦٠٠,٠٠٠ ٢٣٠,٠٠٠	 %٣ %٤	 ٤قسط نصف سنوي =	جاري التنفيذ انجز سنة١٩٦٥ جاري التنفيذ جاري التنفيذ	
تونس	١٩٦٤	مشروع الطاقة الكهربائية في حلق الوادي	٤ملايين ٢ملايين	%٤ %٣		انجز سنة١٩٦٦ انجز سنة ١٩٧٢	

	١٩٦٧	مشروع المجردة الزراعي	٤,٦٠٠,٠٠٠	٤%		
	١٩٧٠	مشروع كهرباء حلق الوادي (المرحلة الثانية)	٣,٢٠٠,٠٠٠	٣%	٤٠قسط سنوي	
	١٩٧١	مشروع احياء وادي المجردة (المرحلة الاخيرة)	٩٠٠,٠٠٠	٤%	٢٦ قسط نصف سنوي	جاري التنفيذ
		مشروع خط انبوب نقل الغاز البرمة– قابس				
الجمهورية العربية المتحدة	١٩٦٤	توسيع قناة السويس	٩,٨٠٠,٠٠٠			انجز سنة ١٩٧٢
	١٩٦٧	مشروع تدعيم	٣,٥٠٠,٠٠٠			جاري التنفيذ

	١٩٦٨	الاسطول التجاري قرض اخر لمشروع تدعيم الاسطول التجاري	٣,٥٠,٠٠٠	٤%	١٥ عاما	
الجزائر	١٩٦٤ ١٩٦٧	مد خط انابيب النفط المرحلة الثانية لمشروع مد خط انابيب النفط الحمراء – آرزد	٧,٥٠٠,٠٠٠ ٢,٥٠٠,٠٠٠	٤% =	١٢ عاما =	جاري التنفيذ
المغرب العربي	١٩٦٦ = ١٩٧٢	مشروع تساوت مشروع التنمية الزراعية في سهل تادلا مشروع مصنع	٧,٣٥٠,٠٠٠ ٢,٧٠٠,٠٠٠ ٨٦٠,٠٠٠	٣% = ٤%	 ٦ اقساط نصف سنوية	جاري التنفيذ جاري التنفيذ جاري التنفيذ

		السكر (سكرافور)				
لبنان	١٩٦٦ ١٩٦٨	مشروع محطة كهرباء مائية على نهر الليطاني مشروع صومعة الحبوب بمرفأ بيروت	٢,٤٠٠,٠٠٠ ١٠٠٠,٠٠٠	٤% ٣,٥%		انجز سنة ١٩٧٢ انجز سنة ١٩٧٠
اليمن الشمالي	١٩٦٨ ١٩٧٠ ١٩٧٢ = =	مشروع وادي زبيد مشروع انتاج الملح في الصليف قرض اخر لمشروع وادي زبيد مشروع وادي مور	١٩ ٧٠٠,٠٠٠ ١١٥,٠٠٠ ٢٠,٠٠٠ ١,٢٠٠,٠٠٠	بدون فائدة ٢% ٠,٥% = =	٢٤ قسط نصف سنوي ٣٨قسط سنوي =	قيد الدراسة والبحث جاري التنفيذ جاري التنفيذ جاري التنفيذ

		المرحلة الثانية لمشروع انتاج الملح بالصليف	٢٨٤,٠٠٠	%٢	٥٠ قسط نصف سنوي	
	=	مشروع انشاء وتطوير الطرق		%٠,٥	٤٠ قسط نصف سنوي	
اليمن الجنوبي	١٩٧١	مشروع المسح الزراعي ودراسة وادي ابين	٣٣٠,٠٠٠	%٠,٥	٤٠ قسط نصف سنوي	جاري التنفيذ
سوريا	١٩٧١	مشروع صوامع الغلال	٧ملايين	%٣,٥	٢٤قسط نصف سنوي	جاري التنفيذ
البحرين	١٩٧٠	مشروع مصهر الالومينيوم	مليون	%٤	٢٠قسط نصف سنوي	جاري التنفيذ
	١٩٧١	مشروع مطاحن الدقيق	٥٠٠,٠٠٠	=	=	جاري التنفيذ
	=	مشروع الجسر	=	%٣	٢٤قسط نصف سنوي	جاري التنفيذ
	١٩٧٢		٧,٢٥	%٤		

		والطريق الردمي محطة ستيرا لتوليد الكهرباء وتقطير المياه			٣٠قسط نصف سنوي	جاري التنفيذ
العراق	١٩٧٠ ١٩٧١	مشروع محطة سامراء الكهربائية مشروع سماوة ام قصر لانتاج الاسمنت	٣مليون ٣,٨مليون	٤% =	٢٤قسط نصف سنوي ٢٢ قسط نصف سنوي	جاري التنفيذ جاري التنفيذ

جدول (٢) المعونات الفنية التي قدمها الصندوق الى الدول العربية خلال السنة المالية ١٩٧١ – ١٩٧٢ (٤٦)

البلد	المشروع	مقدار المعونة	السنة
السودان	١- تطوير الثروة الحيوانية ٢- مشروع تخزين الحبوب ومشروع مصنع السكر	٥٠,٠٠٠ ١٠٠,٠٠٠	١٩٧١ ١٩٧٢

اليمن الجنوبي	مشروع طحن السمك واستخراج الزيت	٥٠,٠٠٠	١٩٧٢
اليمن الشمالي	١- مشروع مصنع باجل للغزل والنسيج	٢٥٠٠٠	١٩٧١
	٢- البعثة المقيمة للمعونة الفنية	٧١,٤٢٩	١٩٧١
	٣- المسح الجيولوجي لاحتياط الملح بالصليف	٨٥,٠٠٠	١٩٧٢

جدول (٣) المعونات الفنية التي قدمها الصندوق خلال السنة المالية ١٩٧٢ – ١٩٧٣ [٤٧]

البلد	المشروع	مقدار المعونة	السنة
السودان	وضع خطة لتطوير قطاع النقل	٢٥٠,٠٠٠	١٩٧٢
اليمن الجنوبي	المصنع التجريبي لطحن السمك	٥٠,٠٠٠	١٩٧٢
اليمن الشمالي	مشروع التنمية الزراعية بتهامة	٥٠,٠٠٠	١٩٧٢

جدول (٤) المعونات الفنية التي قدمها الصندوق خلال السنة المالية ١٩٧٢ –١٩٧٣ [٤٨]

البلد	المشروع	مقدار المعونة	السنة
السودان	دراسة قطاع النقل	٥٠٠,٠٠٠	١٩٧٤
اليمن الشمالي	١- البعثة المقيمة للمعونة الفنية	١٠٠,٠٠٠	١٩٧٤
	٢- مشروع تنمية الثروة الحيوانية	٨٠,٠٠٠	١٩٧٤

الخاتمة

يلاحظ ان الصندوق كان استثماري يحقق ارباح للدولة الكويتية على الرغم من الفوائد الاقتصادية للدول المستفيدة من القروض ، من خلال نسبة الارباح البسيطة وبنفس الوقت اعطى زخما سياسيا للدولة الكويتية في العالم العربي وخارج العالم العربي ، خصوصا وان الكويت مرت بأزمات سياسية بعد استقلالها خصوصا مع العراق وفي بعض دول الخليج العربي نفسها.

ويعد الصندوق واجهة من واجهات الدولة الكويتية على صعيد العلاقات الدولية من خلال مشاركته في المؤتمرات الاقتصادية التي تقيمها بنوك العالم مثل البنك الدولي او المؤتمرات التي تقيمها الامم المتحدة ، فهو واجه اقتصادية سياسية بشكل عام .

قائمة المصادر :

أولاً : الوثائق المنشورة :

أ- التقارير الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية :

١. **(التقرير السنوي الأول) ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٦٢-١٩٦٣ .**
٢. **(التقرير السنوي التاسع) ، ١٩٧٠ – ١٩٧١**
٣. **(التقرير السنوي الثالث) ، ١٩٦٤ – ١٩٦٥ .**
٤. **(التقرير السنوي الثامن) ، ١٩٦٩ – ١٩٧٠**
٥. **(التقرير السنوي الثاني عشر) ، ١٩٧٣- ١٩٧٤**
٦. **(التقرير السنوي الحادي عشر) ، ١٩٧٢ – ١٩٧٣ .**
٧. **(التقرير السنوي الخامس) ، ١٩٦٦ – ١٩٦٧ .**
٨. **(التقرير السنوي الرابع) ، ١٩٦٥-١٩٦٦ .**
٩. **(التقرير السنوي السابع) ، ١٩٦٨ – ١٩٦٩ .**
١٠. **(التقرير السنوي السادس) ، ١٩٦٧ – ١٩٦٨ .**
١١. **(التقرير السنوي العاشر) ، ١٩٧١ – ١٩٧٢**

ب الانكليزية :

.١Kuwait Fund for Arab Economic Development (Second Annual Report). 1963-1964**.**

ثانياً : الكتب :

١. إياد حرفوش ، الجمهورية العربية المتحدة (حقائق الوحدة والانفصال) ، (د.م : دارعروبة للنشر، ٢٠١٤) .
٢. سعد الدين الشاذلي ، حرب اكتوبر ، (بيروت : منشورات مؤسسة الوطن العربي ، ١٩٨٠)

ثالثاً : البحوث الأكاديمية :

١. تمام احمد ، الصندوق الكويتي للتنمية يقدم أكثر من ملياري دينار للدول العربية والاسلامية ، ((الوعي الاسلامي)) (مجلة) ، العدد ٤٢٢ ، الكويت ، ٢٠٠١.
٢. عبد السلام الشبراوي ، خطوط الدبلوماسية الكويتية : نهج متكامل ، ((الوعي الاسلامي)) (مجلة) ، العدد ٦٧٠ ، الكويت ، ٢٠٢١.
٣. فالح فهد هادي الدوسري ، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية ودوره تجاه الدول العربية والنامية ، ((البحث العلمي في الآداب)) (مجلة) ، العدد ٤ ١ ، القاهرة ، ٢٠١٣.
٤. نادي التجارة ، قاموس المعلومات المصرفية : الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، ((المال والتجارة)) (مجلة) ، العدد ٦٠ ، القاهرة ، ١٩٧٤ .

رابعاً : بحوث الندوات :

١. محمد سلطان ابو علي ، بعض جوانب خبرات الصندوق الكويتي في مجال التنمية الريفية بالدول العربية الأقل نموا ، ندوة التنمية الريفية في بعض الأقطار العربية ،الخرطوم ، ١٩٧٨.

خامساً : شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) :

http://albankaldawli.org

(١) عبد السلام الشبراوي ، خطوط الدبلوماسية الكويتية : نهج متكامل ، الوعي الاسلامي(مجلة) ، العدد ٦٧٠ ، الكويت ، ٢٠٢١ ، ص ٢١-٢٠.
(٢) تمام احمد ، الصندوق الكويتي للتنمية يقدم أكثر من ملياري دينار للدول العربية والاسلامية ، ((الوعي الاسلامي)) (مجلة) ، العدد٤٢٢ ،الكويت ،٢٠٠١ ،ص١٦ .
(٣) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (التقرير السنوي الأول) ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٩٦٢-١٩٦٣، ص ٣.
(٤) فالح فهد هادي الدوسري ، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية ودوره تجاه الدول العربية والنامية ، ((البحث العلمي في الأداب)) (مجلة) ، العدد ١٤ ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص٨٠
(٥) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (التقرير السنوي الأول) ، المصدر السابق ، ص ٤-٥
(٦) البنك الدولي للإنشاء والتعمير : احد الوكالات الخمس التابعة إلى البنك الدولي التابع للأمم المتحدة ، انشأ في واشنطن عام ١٩٤٤ ، هدفه تقديم القروض لإعادة بناء البلدان التي دمرتها الحرب العلمية الثانية ، تحول

تركيزه مع مرور الوقت من الاعمار إلى التنمية ، مع التركيز على البنى التحتية مثل السدود وشبكات الكهرباء وشبكات الري والطرق . انظر : شبكة المعلومات الدولية (الانترنيت) ، تم التصفح بتاريخ ٢٠٢٣/٢/٢٥.
http://albankaldawli.org

(٧) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (التقرير السنوي الأول) ، المصدر السابق ، ص ٣/٥ .
٨
(٩) المصدر نفسه ، ص١١
(١٠) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (التقرير السنوي الخامس) ، ١٩٦٦-١٩٦٧ ، ص ٥
(١١) حرب اكتوبر عام ١٩٧٣ : هي الحرب التي وقعت بين مصر و سوريا والكيان الصهيوني في ٦ تشرين الاول ١٩٧٣ ، وانتهت في ٢٥ تشرين الأول من السنة نفسها بانتصار الكيان الصهيوني وتأثيرها الكبير على اقتصاد مصر ودول الشرق الأوسط لاسيما المصدرة للنفط منها للتفاصيل انظر : سعد الدين الشاذلي ، حرب اكتوبر ، (بيروت : منشورات مؤسسة الوطن العربي ، ١٩٨٠) .
(١٢) فالح فهد هادي الدوسري ، المصدر السابق ، ص ٨٦.
(١٣) نادي التجارة ، قاموس المعلومات المصرفية : الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية ، المال والتجارة (مجلة)، العدد ٦٠ ، القاهرة ، ١٩٧٤ ، ص ٣٨ .

(١٤) المصدر نفسه.
(١٥) انظر جدول رقم (١)
(١٦) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (التقرير السنوي الاول) ، المصدر السابق ، ص٦-١٠.
(١٧) الجمهورية العربية المتحدة : وهو الاسم الرسمي للكيان السياسي المتشكل اثر الوحدة بين جمهوريتي مصر وسوريا ، اعلنت في ٢٢ شباط ١٩٥٨ ، وانتهت عام ١٩٦١ حيث اختير لها جمال عبدالناصر رئيساً ، والقاهرة عاصمة للجمهورية الجديدة . للتفاصيل انظر :
اياد حرفوش ، الجمهورية العربية المتحدة (حقائق الوحدة والانفصال) ، (د. م : دار عروبة للنشر ، ٢٠١٤)
(18) Kuwait Fund for Arab Economic Development (Second Annual Report) , 1963-1964 , p.12-19.
(١٩) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (التقرير السنوي الثالث) ، ١٩٦٤- ١٩٦٥ ، ص ١٢- ١٨.
(٢٠) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (التقرير السنوي الخامس) ، المصدر السابق ، ص ٥.
(٢١) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (التقرير السنوي الرابع) ، ١٩٦٥-١٩٦٦ ، ص ٥-١٦
(٢٢) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (التقرير السنوي الخامس) . المصدر السابق ، ص ١٨/٢٢- ٢٤
(٢٣) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (التقرير السنوي السادس) ١٩٦٧-١٩٦٨ ، ص ٢٣-١٨
(٢٤) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (التقرير السنوي السادس) ، المصدر السابق ، ص ٢٣-٢٥
.
(٢٥) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (التقرير السنوي السابع) ، ١٩٦٨- ١٩٦٩ ، ص ٨-١٧ .
(٢٦) المصدر نفسه ، ص ٧ .
(٢٧) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (التقرير السنوي الثامن) ، ١٩٦٩- ١٩٧٠ ، ص ٦- ٨.
(٢٨) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (التقرير السنوي الثامن) ، المصدر السابق ، ص ٨ – ١١.
(٢٩) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (التقرير السنوي التاسع) ، ١٩٧٠ -١٩٧١ ، ص ٧-١١ .
(٣٠) المصدر نفسه ، ص ١٢- ١٦ .
(٣١) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (التقرير السنوي العاشر) ، ١٩٧١-١٩٧٢ ، ص ٦-١٥ .
(٣٢) المصدر نفسه.
(٣٣) انظر جدول رقم (٢).
(٣٤) المصدر نفسه ، ص١٧-٢١ .
(٣٥) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (التقرير السنوي العاشر) ، ١٩٧٠-١٩٧٢ ، ص٢٣-٢٦ .
(٣٦) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (التقرير السنوي الحادي عشر) ، ١٩٧٢-١٩٧٣ ، ص٦-١٠ .
(٣٧) انظر جدول رقم (٣) .
(٣٨) المصدر نفسه ، ص ١١-١٤ .
(٣٩) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (التقرير السنوي الحادي عشر) ، ١٩٧٢-١٩٧٣ ، ص١٥-٢٠ .

(٤٠) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (التقرير السنوي الثاني عشر) ، ١٩٧٣-١٩٧٤ ، ص٨-١٤ .

(٤١) انظر جدول رقم (٤) .

(٤٢) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (التقرير السنوي الثاني عشر) ، ١٩٧٣-١٩٧٤، ص ١٦-٢٠ .

(٤٣) الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية لمحة عن عمليات الصندوق الكويتي (١٩٦٢ /١٩٦٣ – ٢٠١٣ -٢٠٢١) ، ٢٠١٣ ،ص٥

(٤٤) محمد سلطان ابو علي، بعض جوانب خبرات الصندوق الكويتي في مجال التنمية الريفية بالدول العربية الاقل نمو، ندوة التنمية الريفية في بعض الاقطار العربية، الخرطوم، ١٩٧٨ ، ص ٣٧ .

(٤٥) الجدول من عمل الباحث بالاستناد الى تقارير الصندوق السنوية ابتداء من عام ١٩٦٢ وحتى عام ١٩٧٤ .

(٤٦) الجدول من عمل الباحث بالاستناد الى :
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (التقرير السنوي العاشر) ، المصدر السابق ، ص ١٧-٢١ .

(٤٧) الجدول من عمل الباحث بالاستناد الى :
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (التقرير السنوي الحادي عشر) ، المصدر السابق ، ص٢٥ .

(٤٨) الجدول من عمل الباحث بالاستناد الى :
الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (التقرير السنوي الثاني عشر) ، المصدر السابق ، ص١٦